

مركز البحرين للدراسات والبحوث



العمل الاجتماعي التطوعي في المجتمع البحريني:
رؤية مستقبلية اقتصادية

إعداد

الدكتور عبدالله محمد الصادق
مساعد الأمين العام للبرامج البحثية

ندوة (آفاق العمل الاجتماعي مع بداية الألفية الثالثة - الواقع والطموح)
مارس 2000

المقدمة :

اكتسب موضوع العمل الاجتماعي التطوعي بشكل عام وعمل المنظمات الأهلية غير الحكومية بشكل خاص في السنوات الأخيرة أهمية متزايدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والبلدان حديثة التصنيع، والبلدان النامية. ويرجع أهمية الموضوع الى أن العمل الاجتماعي التطوعي ومن ضمنه عمل المنظمات الأهلية غير الحكومية أصبح يشكل مركز اهتمام للعديد من التخصصات العلمية. فالمهتمين في علم الاجتماع ينظرون الى المنظمات الأهلية غير الحكومية ضمن مفهوم تطوير المجتمع المدني. كما ينظر إليه آخرون ضمن مفهوم تعزيز رأس المال الاجتماعي وأهميته في تفسير اختلاف الهياكل الصناعية بين الاقتصادات المختلفة في العالم (فوكوياما، 1995). بل أن هناك من المتخصصين في علم الاقتصاد مثل Jeremy Rifkin الذي يذهب بعيداً ليشير الى أهمية العمل التطوعي وآلياته التنظيمية على أساس انه القطاع الصاعد في الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين (Fifkin, 1995). لذلك يستشف من الدراسات المذكورة أن البلدان التي يوجد بها قطاع عمل اجتماعي تطوعي متطور أو ما يطلق عليه أحياناً بالقطاع الثالث أو القطاع المستقل ستكون أكثر حظاً مقارنة بالبلدان الأخرى في تجاوز الأزمات الاقتصادية في المستقبل.

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على مكانة قطاع العمل التطوعي أو ما يسمى بالقطاع الثالث في ظل تزايد ظاهرة العولمة الاقتصادية. ومن ثم سيتم مناقشة

أهمية هذا القطاع في الاقتصاد العالمي. وأخيراً ستحاول الورقة تناول دور العمل التطوعي في تعزيز القطاع الثالث بالاقتصاد البحريني والسبل الكفيلة بتنمية هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

العمل الاجتماعي التطوعي، رأس المال الاجتماعي، والقطاع الثالث: مناقشة في المفاهيم:

يعتمد عمق وكثافة العمل التطوعي في مجتمع ما على الحالة الاجتماعية والمؤسسات المدنية في ذلك المجتمع وما يرتبط بها من أعراف، وقواعد غير رسمية، وعلاقات طويلة الأمد التي تمكن الناس من القيام بمشاريع تعاونية لتحقيق المصالح المتبادلة. وتشكل مجمل هذه العلاقات ما يسمى برأس المال الاجتماعي. ولكن ما هو دور رأس المال الاجتماعي في النشاط الاقتصادي - الاجتماعي للدولة. يشير فرانسيس فوكوياما (فوكوياما، 1995) إلى أن رأس المال الاجتماعي يعني بناء الثقة. وعليه، فكلما زاد رأس المال الاجتماعي وبالتالي درجة الثقة في مجتمع معين كلما ساهمت هذه الحالة في إقامة المؤسسات الاقتصادية. بل أن الاقتصادي (Banfield, 1958) يجادل بأن غياب الثقة يشكل أحد أسباب التخلف الاقتصادي.*

* Banfield, E.C. (1958) the Moral Basis of a Backward society, The Free Press cited in Kenneth J. Arrow (1969) the organization of Economic Activity: Issue Pertinent to the Choice of Market Versus Nonmarket Allocation in Edwin Mansfield (ed) 1982 Micro Economics Selected Reading, W.w. Norton & Company.

ويذهب فوكوياما للزعم بأن حجم المؤسسات الاقتصادية في اقتصاد معين يرتبط بدرجة رأس المال الاجتماعي المتراكم في ذلك الاقتصاد. ولكن كيف يقاس رأس المال الاجتماعي؟ وما هو مؤشر درجة الثقة؟. يقاس رأس المال الاجتماعي عادة بدرجة مشاركة أفراد المجتمع في الجمعيات الأهلية غير الحكومية. أما مؤشر درجة الثقة أو التعاون الاجتماعي في مجتمع ما فيمكن التعرف عليه عبر مقدار ميل ذلك المجتمع الى تكوين جمعيات تطوعية. وتعتبر الولايات المتحدة - كما يشير فوكوياما - نموذج للمجتمع الذي يتمتع بدرجة عالية من التعاون الاجتماعي حيث يتكون المجتمع الأمريكي من شبكة كثيفة من الجمعيات التطوعية. وضمن هذا السياق، يجدر الإشارة بأن بيل غيتس مؤسس شركة ماكروسوفت المعروفة يتذكر في كتابه The Road Ahead بأن الفضل في ولعه بعالم الكمبيوتر يرجع بالأساس الى قرار اتخذه جمعية تطوعية للأمهات للطلبة بمدرسة Lakeside بمدينة سياتل الأمريكية في أواخر الستينات بتحويل إيرادات مشروع خيري لشراء كمبيوتر للطلبة. وبالمثل يمكن الحديث عن اليابان وألمانيا. وفي المقابل فإن مجتمعات مثل إيطاليا والعديد من بلدان شرق آسيا كنيوان والصين تتمتع بدرجة أقل من رأس المال الاجتماعي مما يعبر عن تفوق الصلات الأسرية على الالتزامات الاجتماعية الأخرى.

ويبقى القول بأن الجدل حول رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية الاجتماعية مازال في بدايته. والدلائل التطبيقية حول هذا الموضوع لازالت تعتبر أولية.

لكن يجدر الإشارة أن بعض الدراسات المتوفرة تشير الى أثر رأس المال الاجتماعي المحتمل على تعزيز التنمية الاقتصادية وأداء المؤسسات الاقتصادية. فلقد أشار الاقتصادي Jeremy Rifkin في كتابة المعروف نهاية العمل The End of Work بأن تطوير علماء الاجتماع الفرنسيين لهذا المفهوم واستحداث مفهوم الاقتصاد الاجتماعي Social Economy في الثمانينات كان محاولة للتمييز بين النشاط الاجتماعي التطوعي او ما أصبح يطلق عليه بالقطاع الثالث من ناحية واقتصاد السوق من ناحية أخرى. فالاقتصادي الفرنسي Thierry Jeantet يشير الى أن الاقتصاد الاجتماعي لا يتم قياسه بالطريقة التي تستخدم لقياس اقتصاد السوق. ولكن الناتج الخاص به يحمل نتائج اجتماعية بالإضافة الى مكاسب اقتصادية غير مباشرة. فالنشاط التطوعي أو القطاع الثالث يتحمل عادة مسؤولية اجتماعية أكبر من القطاعات الأخرى، فهو النشاط الذى يعني في العديد من جوانبه المتعددة بالرعاية الاجتماعية ويستجيب لاحتياجات العديد من الأفراد الذين لأسباب عديدة لم يحصلوا على الاهتمام الكافي من مؤسسات المجتمع العامة والخاصة.

النشاط الاجتماعي التطوعي او القطاع الثالث في الاقتصاد العالمي.

لقد ساد الفكر الاقتصادي لفترة طويلة الاعتقاد التقليدي بأن التقنية الحديثة ستؤدي بطبيعة الحال الى رفع الإنتاجية وخفض التكاليف وبالتالي زيادة عرض السلع والخدمات. وعليه، فإن تضافر هذه العوامل مجتمعة ستؤثر على تحفيز القوة الشرائية وما يرتبط بها من توسع الأسواق وزيادة الطلب على العمالة. وشكلت هذه الفرضية الأساسية، في الواقع، منطق السياسة الاقتصادية في مجمل اقتصاديات دول العالم. ولكن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة على مستوى الاقتصاد العالمي من تزايد معدلات البطالة وتراجع حجم القوة الشرائية الاستهلاكية، وبرز آفاق متزايدة للركود الاقتصادي ساهمت في ظهور أصوات في الفكر الاقتصادي تنادي بمراجعة الفرضية الاقتصادية المذكورة. وتتمثل هذه الرؤية الجديدة في الإشارة الى أنه عندما كانت التقنية الجديدة، في الماضي، تحل محل العمالة في قطاع معين فإن قطاعات جديدة تظهر لامتصاص العمالة الفائضة. أما الآن، فلقد أصبحت القطاعات التقليدية وهي الزراعة والصناعة والخدمات تشهد إحلال للتقنية بشكل واسع مما يؤدي الأمر زيادة الإنتاجية بمعدلات عالية من ناحية وعمالة فائضة من ناحية أخرى. ويبقى القطاع الوحيد الصاعد يتمثل في قطاع المعرفة والذي يشمل فئة محددة من العلماء والفنيين والمبرمجين والتربويين. وبينما سيشهد هذا القطاع حالة من النمو، فإنه من غير المتوقع أن يستوعب أكثر من جزء من العمالة الفائضة التي ستخرج من القطاعات

الأخرى. وضمن هذا السياق أو السيناريو المستقبلي الذي يشهده حالياً الاقتصاد الأمريكي - ستأتي من بعده اقتصاديات الدول الصناعية الأخرى ومن ثم الدول النامية ولكن ضمن فترات متفاوتة حسب سرعة تقدم العولمة الاقتصادية - فإن الاقتصاد العالمي سيكون أمام منعطف تاريخي سيتمثل في وجود مزيد من أوقات الفراغ لدى العاملين نتيجة لقيام التقنية بالجزء الأكبر من عملهم من ناحية أو حالة من العمالة الفائضة وما يتصل بها من ركود اقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم أعلاه من عرض لسيناريو مستقبلي للاقتصاد العالمي قد يتسم بالتشاؤم مع الأخذ في عين الاعتبار الإمكانيات الكبيرة للدول الصناعية المتقدمة في إيجاد حلول مناسبة لضمان ديمومة وحيوية اقتصادياتها، فإنه يبقى من المهم الإشارة إلى أن هذه الرؤية الجديدة تتحدث عن أهمية التعامل مع هذه الإشكالية وتطرح إيجاد الأشكال والأدوات المناسبة لتحقيق الانتقال إلى مرحلة جديدة تعطى فيها أهمية أكبر للقطاع الثالث الذي سيقع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص أو ما يطلق عليه بالاقتصاد الاجتماعي بحيث يستوعب أوقات الفراغ للأفراد العاملين وكذلك يوفر فرص عمل للعمالة الفائضة.

ويشهد القطاع الثالث حالة من النمو السريع في دول العالم وبدأ يحتل مكانة هامة في تقديم الخدمات وتوفير فرص عمل. ففي الولايات المتحدة يوجد أكثر من 1,400,000 جمعية أهلية غير ربحية. وتعرف الجمعية غير الربحية أنها الجمعية التي "لا يتم تحويل أي جزء من ربحها الصافي وفي أي حال من الأحوال لفرد

مساهم". وتشكل أصول القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي نصف أصول الحكومية الفيدرالية. كما أن العمالة في القطاع الثالث تمثل حوالي نصف إجمالي العمالة في الحكومة. كذلك فإن هذا القطاع أصبح ينمو في السنوات الحالية بمقدار الضعفين مقارنة بالنمو للقطاع العام والقطاع الخاص. والجدير بالإشارة بأن هذا القطاع يساهم بأكثر من 6% في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ويستوعب 9% من إجمالي العمالة في أمريكا.

وفي عام 1991، أشار مسح ميداني لـ Gallup بأن أكثر من 94.2 مليون أمريكي - أعمارهم 15 سنة فأكثر - يقدمون جزء من وقتهم إلى جمعيات تطوعية. كما أن المتطوع في المتوسط يقدم 4.2 ساعة من وقته في الأسبوع للمشاركة في العمل التطوعي. وعليه، فإن إجمالي الشعب الأمريكي يقدم أكثر من 20.5 بليون ساعة للعمل التطوعي، وأكثر من 15.7 بليون ساعة من الساعات المذكورة على شكل تطوع رسمي - أي عمل منتظم لجمعية تطوعية. وتمثل هذه الساعات ما يعادل 9 مليون عامل عملوا بدوام كامل تقدر قيمتها ما يعادل 176 بليون دولار (Refkin,95).

ويوجد في المملكة المتحدة 350 ألف جمعية أهلية تطوعية يفوق أجمالي دخولها 17 بليون جنيه إسترليني. ويمثل مساهمة النشاط الاجتماعي التطوعي 4% من

الناتج المحلي الإجمالي. ولقد أشار استفتاء تم في عام 1990 بأن أكثر من 39% من السكان شاركوا في النشاط التطوعي الاجتماعي.

ويحتل القطاع الثالث في فرنسا مكانة متميزة كقوة اجتماعية فاعلة. ويستوعب الاقتصاد الاجتماعي أكثر من 6% من إجمالي العمالة في فرنسا. كما أن العمالة أصبحت تنمو في هذا القطاع بينما تتراجع في الاقتصاد الرسمي. والجدير بالإشارة بأن الحكومة الفرنسية تبنت برنامج يسمح بتوفير التدريب وتشغيل العاملين في أنشطة القطاع الثالث.

وينمو القطاع الثالث في ألمانيا بمعدل أعلى من نمو القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ولقد نما القطاع بأكثر من 5% في الفترة ما بين 1970 و1987. ولقد وبلغ عدد الجمعيات التطوعية في ألمانيا أكثر من 300 ألف جمعية مع أواخر الثمانينات.

وبالمثل يمكن القول بأن القطاع الثالث في اليابان نما بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ويوجد في اليابان ما يقارب 23 ألف جمعية خيرية تسمى Koekihojin وهي منظمات خيرية تم تأسيسها من قبل الحكومة وتعمل في مجالات العلوم والآداب والدين والخير ومجالات أخرى مماثلة. كما أن هناك أكثر من 12 ألف

جمعية اجتماعية أخرى تعمل على ادارة مراكز الرعاية النهارية وهي خدمات تقدم للمسنين والأمهات الحمل والأطفال وخدمات حماية النساء. وتعتمد معظم هذه الجمعيات التطوعية على دعم القطاع الحكومي. كما تحصل بعض الجمعيات على تبرعات خاصة. وهناك أكثر من مليون جمعية تطوعية ومن ضمنها جمعيات أطفال تعمل في مناطق المدارس الابتدائية وتنظم أنشطة خارجية واحتفالات وألعاب رياضية وتجمع التبرعات. كما أن المسنين يلتحقون بأندية اجتماعية يبلغ عددها 130 ألف نادي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للمسنين.

(Rifkin, 95)

دور النشاط الاجتماعي التطوعي في تطوير القطاع الثالث بالاقتصاد البحريني:

يعتبر النشاط الاجتماعي التطوعي مفهوم قديم النشأة في المجتمع البحريني. لكن يرجع تاريخ النشاط الاجتماعي التطوعي بالمفهوم الحديث من حيث الجوانب الإدارية والتشريعية إلى أوائل القرن العشرين وذلك عند قيام الجمعيات التبشيرية الأجنبية بتقديم الخدمات التعليمية والصحية.

أما على الصعيد الأهلي الوطني، فلقد كان للعمل الأهلي دوراً ريادياً في نشأة التعليم الحديث مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين. وتزامن هذا الدور الأهلي

في تقديم خدمات التعليم مع نشاط أهلي نشط في إنشاء عدد من الاندية الثقافية والثقافية الرياضية والاجتماعية.

يشير الجدول رقم (1) الى توزيع الجمعيات الأهلية حسب طبيعة عملها ويقدر مجموعها بـ 146 جمعية أهلية. ويتضح من الجدول السابق بأن معظم هذه الجمعيات تغطي مجالات العمل الاجتماعي والنسوي والخيري والمهني، ويوجد هناك جمعيتان أهليتان تعملان في توفير خدمات تعليمية. ويعتبر عدد الجمعيات الأهلية العاملة حالياً في قطاع التعليم محدوداً جداً مقارنة بما هو سائد في الدول الصناعية والنامية. ويبدو أن أغلبية المدارس الخاصة الوطنية ترجع ملكيتها الى القطاع الخاص وبالتالي تدخل ضمن فئة المؤسسات الربحية، مع ملاحظة وجود مدارس غير ربحية تعود ملكيتها الى مؤسسات أهلية وأجنبية. كما يبدو من الجدول السابق غياب جمعيات أهلية وطنية غير ربحية تعمل في تقديم خدمات طبية مع الأخذ في عين الاعتبار وجود مراكز رعاية تتبع الدولة وبعض المؤسسات الربحية. ولكن ومما يجدر الإشارة إليه أن فترة التسعينات شهدت حالة من الانتعاش الملحوظ في إنشاء الجمعيات الأهلية غير الحكومية مقارنة بالعقدين الماضيين. وتشكل هذه الظاهرة مواكبة لما يجري في معظم دول العالم والذي سبق وان تم الحديث عنها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن الدور الاقتصادي الرئيسي لهذه الجمعيات يتمثل في تقديم مساعدات مادية أو عينية إلى فئات العوز الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة في أنشطة التوعية من خلال إقامة الندوات والإصدارات العلمية والثقافية. ومن المهم الإشارة في هذه المناسبة إلى غياب الدراسات التي تعنى بأداء المنظمات الأهلية غير الحكومية وتحاول تقدير مساهمتها الاقتصادية وكذلك حجم فرص العمل التي توفرها. وتقدر الحسابات القومية للاقتصاد البحريني بأن القيمة المضافة للخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأفراد لا تتجاوز نصف مليون دينار بحريني مما يجعل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي اقل من 1% طوال عشر السنوات الماضية.

وعليه، فإن هناك حاجة إلى تطوير مساهمة القطاع الثالث مما يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل جديدة. ويتطلب تحقيق ذلك، ولاشك، بلورة سياسة اقتصادية موجهة لتعزيز دور القطاع الثالث في الاقتصاد الوطني. ويتطلب تحقيق ذلك تحديد الوسائل والآليات المناسبة القادرة على رفع مساهمة القطاع الثالث في الاقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، يمكن للدولة وضمن مشروع الخصخصة المطروح أن يتم توجيه جزء من الخدمات التي تقوم بها أجهزة الدولة وخاصة في مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى الجمعيات الأهلية غير الحكومية سواء بالتحويل المباشر أو الدخول في عقود إدارة أو مشروعات مشتركة. وسيشكل هذا التوجه، في رأي الشخصي، حافز لزيادة

حجم نشاط هذه الجمعيات وكذلك إيجاد حافز لقيام أفراد المجتمع بزيادة عدد ساعات العمل التطوعي لهذه الجمعيات بالإضافة الى توفير فرص عمل للعديد من الباحثين عن عمل.

جدول رقم (1)

الجمعيات الأهلية حسب النشاط في عام 1996

النشاط	العدد
الجمعيات النسائية	4
الجمعيات الاجتماعية ذات الاهتمامات الخاصة	16
الجمعيات الخيرية	2
الجمعيات الدينية	3
الجمعيات المهنية	25
الجمعيات الخليجية	4
جمعيات الأندية والجاليات الأجنبية	51*
الصناديق الخيرية	41*

المصدر:

* تقرير الجمعيات الأهلية.وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1996. ورد في تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دولة البحرين 1998.

• المجموعة الإحصائية لعام 1998. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.

المراجع :

1. Fukuyama, Francis (1995) Social Capital and the Global Economy. Foreign Affairs Volume 74. No.5 September / October.
2. Rifkin, Jeremy (1995) The End of work. G.P.Putnam's Sons. New York.
3. تقرير التنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دولة البحرين 1998.